

من أجل دراسة حديثة لكتاب

سراج المريدين للقاضي أبي بكر بن العربي

عبد الله الجباري



يتضمن كتاب سراج المريدين في سبيل الدين للقاضي أبي بكر بن العربي الأندلسي رحمه الله تعالى ثروة حديثة مهمة، تتجاوز ألفي حديث وأثر، من الصحيح والحسن والضعيف والموضوع، أوردها ابن العربي بطرق وسياقات متعددة، مرة يذكر الحديث بلفظه وحروفه، ضبطاً وإتقاناً، ومرة يورده بالمعنى، وأحياناً يقتصر من الحديث محل الشاهد والاستدلال، وأحياناً يلفق بين حديثين، فيخاله القارئ حديثاً واحداً، وتارة يورد النص بسنده إلى مظانه، وتارة يورد الموضوع والذي لا أصل له، إضافة إلى التركيز – أحياناً – على حكم الحديث، فينص على صحته أو حسنه، إلى غير ذلك مما تزخر به ثنايا الكتاب.

وكتابٌ هذا شأنه، حقيق بأن يحظى بدراسة حديثة ذات صبغة علمية، بعيداً عن الارتجال والاستعجال، والإخلال والاختلال، خصوصاً أنه بقي حبيس الرفوف قروناً من الزمن.

وقد جرت العادة أن يقوم محققو كتب التراث بتخريج الأحاديث والآثار الواردة بين دفتيها، وفق سنن المحدثين، وجرياً على نمطهم، وعلى ما استقر من أعراف بينهم، إلا أن كتاب سراج المريدين ظلم عدة مرات.

ظلم حين أبقاه العلماء حبيس خزانات خاصة قليلة ونادرة، حيث لم يحظ بالتداول العام والانتشار الواسع كما حظيت بذلك كتب أخرى للمؤلف أو لغيره.

وظلم حين لم يُطبع منذ ظهور حركة الطباعة إلى الآن.

وظلم حين طبع مؤخرًا بدراسة مرتجلة وسطحية، لا ترقى إلى العلمية. كما جئبت ذلك من خلال مقال سابق¹.

وظلم حين لم يُوفَّ حقه في دراسة المنهج الحديثي للمؤلف، وحين لم تُخرَج أحاديثه وآثاره وفق معايير أهل الحديث.

وبعد الاطلاع على نُتف ومواقع من الكتاب، تبينت لي الحاجة الملحة لدراسته دراسة حديثة، وهو ما أوجه إليه عناية الباحثين المتخصصين في الحديث وعلومه، وذوي الخبرة والدراسة في إتقانه وصناعته.

وقد قررت أن أكتب عشرين ملاحظة لها ميسر الصلة بمباحث الحديث دون غيره، وأكتفي بها، علني أثير بها المتخصصين، ويتوجهوا بهمهم نحو الكتاب، ويفردوا عزائمهم لهذا الغرض. وما إن توقفت عند الملاحظة العشرين، حتى اضطررت لإضافة ثلاث بارزات واضحات، لأنهن بحثن عني ولم أبحث عنهن، وهن اكتشفنني ولم أكتشفهن.

وقد خصصت ملاحظاتي الحديثية لمتن القاضي رحمه الله، ولحواشي المُخرَج الدكتور عبد الله التوراتي بارك الله في جهوده، وذلك لغرضين رئيسيين :

الأول : لألفت الانتباه إلى ما في المتن من آثار وأقوال وأحكام تحتاج إلى تخريج ودراسة.

الثاني : لأوضح ما اعتور تخريجات الدكتور التوراتي من نقائص وقصور، أو من أوهام وأخطاء، حتى يلمس القارئ أن تخريج أحاديث الكتاب ما زال دينا في أعناق الباحثين، وأن عمل المُخرَج لم يغلق الباب بعد، بل يكاد لم يفتحه من الناحية الحديثية.

هذا على مستوى التخريج، أما على مستوى الدراسة، فما أوجنا إلى التعرف على الآتي :

1 منشور على الموقع الإلكتروني لشبكة ضياء، بعنوان : برنامج سراج المرديدن، نكت وتنبهات، ملاحظات واستدراكات.

- هل يتضمن الكتاب تعليلاً ونقداً حديثاً؟ وهل ما فيه من النقد الحديثي كان دقيقاً وعلى سنن المحدثين، أم هو من نقد الفقهاء؟ خصوصاً وأن الدكتور إبراهيم بن الصديق رحمه الله تعالى قال عن القاضي: "ويكثر من التعليل في سراج المريدين، وهو مجلد ضخم مخطوط"².
- هل يتوجه ابن العربي بالنقد الحديثي لأحاديث الصحيحين، أم لأحاديث غيرهما فقط؟، وأشار إلى ما قاله الدكتور إبراهيم بن الصديق: "وأبو علي الجبائي لا يحجم عن تخصيص قسم مهم من كتابه تقييد المهمل لتعليل أحاديث في الصحيحين، وتعليل روايتهما إليه، وابن العربي المعافري لا يتهيب من تعليل أي حديث لا يتفق مع مقاييسه النقدية، مهما كانت حيثيات مخرجه"³. أما أخوه الحافظ أحمد بن الصديق، فيقول: "وابن العربي لا يقول في حديث مخرج في أحد الصحيحين إنه معلول"⁴.
- هل التزم بما طالب به غيره من عدم إيراد الحديث الضعيف؟ أم أنه أورد الضعيف بل الموضوع وما لا أصل له؟
- ما هي أوهامه في التخريج والعزو؟ وكم عدد الأحاديث التي أوردتها ملفقة؟ وهل يُسَلَّم له في أحكامه؟
- ماذا يقصد بلفظ "الحسن" أو "الحسان"؟ وما وجه إطلاقه على بعض أحاديث الصحيح مصطلح "الحسن"؟ وما وجه استعماله لعبارة "صحيح الصحيح"⁵؟

2 ابن الصديق إبراهيم، علم علل الحديث: 1/105.

3 ابن الصديق إبراهيم، علم علل الحديث: 1/100.

4 أحمد بن الصديق، المداوي: 6/593. بل يعل أحاديث الصحيحين، مثاله قوله عن حديث عثمان بن عفان في وضوء من جامع ولم يمن: "وحديث عثمان ضعيف"، وعلله بثلاث علل. (العارضة: 1/151)، وتعبه في إحداها ابن حجر، وبين صحة الحديث وسلامته من العلل. (فتح الباري: 1/396). وحديث عثمان صحيح السند، وهو منسوخ، ومن علله لم يتقطن للنسخ، وظنه معارضاً لحديث النقاء الختانيين.

5 قال الدكتور التوراتي: "وقد يسمى "الموطأ" بصحيح الصحيح". برنامج السراج: 178. وهذا غير مسلم، وليس مبنياً على الاستقراء، بل بناه على قول ابن العربي في المسالك 5/523: "ففي صحيح الصحيح، وهو الموطأ، أن خياطاً...". وهذه عبارة لا تقيّد مراد التوراتي، بل سياقها يدل على الترجيح بين الصحاح، لذا يطلق **صحيح الصحيح** على أحاديث غير موجودة في الموطأ، مثال ذلك، أن الترمذي روى عن محمد بن كعب القرظي عن زيد بن أرقم حديثاً، وفيه أن عبد الله بن أبي قال في غزوة تبوك: "لئن رجعنا غلى المدينة...". وروى أيضاً قول سفيان من حديث جابر بن عبد الله، أنها غزوة بني المصطلق، وعلق الترمذي عليهما بقوله: هذا حديث حسن صحيح. وقال ابن العربي معلقاً: "اختلف الرواة في هذا الحديث، فروى عن محمد بن كعب القرظي أن ذلك كان في غزوة تبوك حسبما ذكره أبو عيسى، وروى في الصحيح أنها كانت غزوة بني المصطلق، حسن صحيح، وهو **الصحيح**، وإن كان صحح أبو عيسى حديث محمد بن كعب، لكن **صحيح الصحيح** ما بيناه". عارضة الأحوذى: 6/368. وابن العربي استعمل عبارة **صحيح الصحيح** في رواية الترمذي، وليست من أحاديث الموطأ، ليبين من خلالها أن الأولى صحيحة الإسناد، والثانية أصح، لأنها جمعت بين صحة الإسناد، وما اشتهر من وقائع السيرة والتاريخ، أن عبد الله بن أبي لم يشارك في تبوك، لذا عبر بلفظ **صحيح الصحيح**. وهي من عباراته التي يشعر بها أن للحديث قوة أكثر من غيره. وليس من منهجه تخصيص العبارة بأحاديث الموطأ كما سطر الدكتور التوراتي.

هذه الأسئلة التي بإمكاننا التعرف من خلالها على منهجه، وهل هو محدث حافظ ناقد؟ أم أنه من محدثي الفقهاء؟ أم أنه غير محدث، ومعرفته بالمتون واستحضاره لها مثل معرفة واستحضار عامة الفقهاء؟

ولا أجدني متفقاً في هذا المقام مع من يدعي أن ابن العربي حافظ ناقد صيرفي، لمجرد الإكثار من إيراد المتون الحديثية، والآثار، فهذا لا يُعدّ ميزاناً ولا معياراً عند أهل العلم، ودوننا شيخه الغزالي، فكتبه خزانة حديثية أثرية، ومع ذلك، فبضاعته في الحديث مزجاة باعترافه رحمه الله تعالى.

ملاحظات حديثية حول سراج المريدين : متنا وتخريجاً.

1 - قال ابن العربي : "وأخبرنا في الصحيح أن الله تعالى خلق آدم آخر الأيام، يوم الجمعة، آخر الخلقة، طوله ستون ذراعاً في الهواء، ثم قال له : اذهب إلى أولئك النفر من الملائكة، فسلم عليهم، فردوا عليه، فقال له : هذه تحيتك وتحية ذريتك"⁶.

عزا الدكتور التوراتي الحديث إلى الصحيحين، وقال : "أخرجه البخاري في صحيحه، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، كتاب الأنبياء، باب قوله تعالى "وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة (3326 - طوق). وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب يدخل الجنة أقوام في أفئدتهم كأفئدة الطير".

ولنا ملاحظات :

الأولى : بالرجوع إلى كتاب الأنبياء من صحيح البخاري، لم نجد باباً بترجمة "باب قوله تعالى : وإذ قال ربك ... " كما كتب المحقق، والحديث المذكور (3326) رواه الإمام البخاري في الباب الأول من كتاب أحاديث الأنبياء، وترجمة الباب : **باب خلق آدم وذريته**. (أعتمد طبعة ابن كثير، طبعة 2002).

الثانية : الحديث الذي ذكره ابن العربي بتمامه غير موجود، لأنه ملفق من أحاديث، وكان على المحقق أن ينبه إلى هذا.

الثالثة : الحديث الذي في الصحيحين هو : "خلق الله آدم وطوله ستون ذراعاً، ثم قال : اذهب فسلم على أولئك من الملائكة، تحيتك وتحية ذريتك، فقال : السلام عليكم، فقالوا : السلام عليك ورحمة الله، فزادوه : ورحمة الله، فكل من يدخل الجنة على صورة آدم، فلم يزل الخلق ينقص حتى الآن". ورواه البخاري في باب بدء السلام. ورواه مسلم في الموضوع الذي أحال عليه التوراتي.

والحديث يتضمن : * طول آدم * تحيته للملائكة.

⁶ ابن العربي، سراج المريدين : 1/17.

الرابعة : نقص من تخريج التوراتي العزو إلى المصادر التي تنص على معلومات أخرى غير المذكورة في حديث الصحيحين، لأنه لا يتضمن مسألة خلق آدم آخر ساعة الجمعة.

الخامسة : المسألة الناقصة، ذكرها حديث صحيح مسلم، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب ابتداء الخلق وخلق آدم عليه السلام، ونصه : "خلق الله عز وجل التربة يوم السبت، ... وخلق آدم عليه السلام بعد العصر من يوم الجمعة، في آخر الخلق، في آخر ساعة من ساعات الجمعة". هنا اكتمل التخريج.

والتفريق يقع كثيرا من الفقهاء والمفسرين، فينبه المخرّجون على ذلك، ويشيرون إليه، ولا يجمل وقوعه من المحدث الضابط، إلا أن يصرح به، مثل قول الحافظ المتقن الجمال الزيلعي عقب إيراد حديث الأخدود : "انتهى ملفقا من كلام طويل"⁷.

ولعل ابن العربي رأى جواز التفريق بين الحديثين لأنهما وإن اختلفا في السند، لكن راويهما واحد، وهو أبو هريرة. والله أعلم.

2 – قال ابن العربي : وثبت في الخبر عن أبي هريرة قالوا : يا رسول الله، متى كنت نبيا ؟ قال :
وآدم بين الروح والجسد"⁸.

خرّج التوراتي هذا الحديث بقوله : "أخرج الإمام أحمد في مسنده، من حديث ميسرة الفجر، وهو في شرح مشكل الآثار، والأجري في الشريعة، ولم أقف عليه باللفظ الذي ذكره ابن العربي عن أبي هريرة".

الأولى في التخريج، أن يذكر الباحث حديث أبي هريرة. روى البزار الحديث عن أبي سلمة مرسلا، وقال عقبه : "وأسنده بعض أصحاب الوليد عن الأوزاعي عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم"، ولفظه : "متى كتبت نبيا"، ومن غير المستبعد أن يكون هناك تصحيف، حيث تحرفت عبارة : "متى كنت" بـ"متى كتبت". أو هي من باب الرواية بالمعنى، وعموما، فالأولى تخريج رواية أبي هريرة. لأنها واردة في متن ابن العربي، والباحث مقيد بأحاديث الكتاب ضرورة.

3 – قال ابن العربي : "وفي لفظ آخر : متى وجبت لك النبوة ؟"⁹.

قال التوراتي : "أخرجه الترمذي ...، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث أبي هريرة، لا نعرفه إلا من هذا الوجه" جامع الترمذي – رواية ابن العربي - : ق : (ق/241/ب)، وفي

7 الزيلعي، تخريج أحاديث الكشاف : 4/185.

8 ابن العربي، سراج المريدين : 1/17.

9 ابن العربي، سراج المريدين : 1/17.

نشرة بشار : "حسن غريب"، أثبت ما جاء في التحفة، ومال عما في النسخ، وغريب هذا الصنيع، ولا ينبغي له أن يفعله، وما أثبتناه من نسخة عتيقة، من رواية الإمام ابن العربي".

وأول ملاحظة، هي عدم وجود رواية ابن العربي لجامع الترمذي. وإنما هي نسخة ابن العربي برواية ما. إما نسخها لنفسه، أو أخذها عن غيره، واصطلاح المحدثين حين يتحدثون عن روايات الترمذي، فإنهم يقصدون رواية أبي حامد التاجر المروزي، ورواية أبي ذر الترمذي، ورواية المحبوبي، وغيرها، والأخيرة رويت من طرق، منها رواية الجراحي ورواية أبي الفتح الكروخي، وهناك اختلاف بين روايات الجامع، وقد أشار إلى هذا غير واحد، منهم ابن العربي رحمه الله، قال : "وعذرا إليكم، فإننا ربما أخطنا على الترمذي فنظرتموه في النسخة المحبوبة، فلم تجده، فانظروه في النسخة المروزية، فهي أكمل، فقد رويناها معا"¹⁰.

وبما أن ابن العربي نفسه يصرح أنه روى الروايتين معا، فأى الروايتين يقصد التوراتي ؟

وهذا تميم لمصطلحات استقر عليها العمل عند العلماء، فروايات البخاري معروفة، مثل رواية الفربري. وروايات مسلم معروفة، مثل رواية إبراهيم بن سفيان. وإذا فتحنا الباب للتميم، فإننا نقول : وقفنا على صحيح مسلم برواية ابن العربي، ووقفنا على صحيح البخاري برواية القاضي عياض، وهلم جرا. والضوابط العلمية تأبى هذا.

الملاحظة الثانية : نظرا لتعدد روايات ونسخ جامع الترمذي، فإن الحافظ المزي، اعتمد على إحداها، وقال عقب الحديث أعلاه : حسن غريب، ولعل الدكتور بشار معروف اعتمد على قول المزي، ولعله اعتمد على النسخ، وهو الأرجح، ولعل تلك النسخ هي التي اعتمدها جمع من العلماء، أو على الأقل، جزء منهم، قبل ظهور المطابع بقرون، ونقل اللاحق من السابق، مثلا :

- قال ابن كثير (ت : 774 هـ) : "هكذا رواه الترمذي من طريق الوليد بن مسلم، وقال : حسن غريب من حديث أبي هريرة"¹¹.
- قال المقرئ (ت : 845 هـ) : بعد ذكر الحديث : "قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب من حديث أبي هريرة، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، هذا آخر كلام الترمذي"¹²،
- قال القسطلاني (923 هـ) : "رواه الترمذي وقال : حديث حسن"¹³.
- قال الصالحي (ت : 942 هـ) : "رواه الترمذي وحسنه"¹⁴.

10 ابن العربي، سراج المريدين : 1/247.

11 ابن كثير، السيرة النبوية : 1/317.

12 المقرئ، إمتاع الأسماع : 3/169.

13 القسطلاني، المواهب اللدنية : 1/41.

14 الصالحي، سبل الهدى والرشاد : 1/79 . 2/293.

هؤلاء جميعاً، نقلوا تحسين الترمذي فقط، ومن المستبعد أن يكون ابن كثير معتمداً على غيره، ولعله اطّلع على نسخته من الجامع، وعليها يعتمد في النقل، ونظراً لهذا الاحتمال، أرى أن ما كتبه التوراتي عن الدكتور بشار لا يخلو من تعالم، بل لعله من سوء الأدب أن يقول: "ولا ينبغي أن يفعله"، ومن لا يميز بين "النسخة" و"الرواية"¹⁵، لا يعطي الدروس للقامات العلمية الكبرى، مثل الدكتور بشار معروف، ولو وقع في وهم أو أوهام، فيجمل أن ينبّه إليه بأدب، مع حفظ الرتبة، كأن يستعمل الباحث معه عبارات، مثل: لعل فضيلة الدكتور بشار وقع في وهم، أو: ربما وقع لفضيلة الدكتور كذا، إلخ العبارات التي تبتعد عن التعالم والادعاء.

نعم، هناك نسخ ثبت فيها قول الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح غريب"، ونقلها عنه كثير من العلماء، ومنهم من يقول: "رواه الترمذي وصححه"، وهي ثابتة في رواية المحبوبي، المعتمدة في طبعة دار التأصيل، طبعة 1435 - 2014.

تنبيه: التنقيحات أعلاه كلها منصبة على صفحة واحدة من سراج المريدين، فكيف إذا قمنا بدراسة عن الكتاب كله؟

4 - قال ابن العربي: "وفي لفظ آخر: وأدم بين الطين والماء"¹⁶. وهو حديث موضوع، وإيراده في الكتاب معيب، لأنه نصّ في بدايته على الاقتصار على الحسن والصحيح¹⁷، وقد يغتر به القارئ فيحسبه ثابتاً، وكان حرياً بالقاضي رحمه الله ألا يذكره، أو أن يشير إلى وضعه، ولو ذكره بإسناده لقلنا بأنه تبرأ من عهدته كما يقول المحدثون، ولكنه ذكره بدون إسناد.

5 - قال ابن العربي: "وفي الحديث الحسن، أن الله خيرته قبل موته بيسير بين الخلد في الدنيا، أو لقائه، فاختر لقاءه"¹⁸.

وعزاه التوراتي إلى كتاب المغازي من صحيح البخاري، وهذا تقصير في العزو، لأنه من أحاديث صحيح مسلم أيضاً، وعرف أهل التخرّيج، أنهم يعزّون الحديث إلى الصحيحين إن وجد بهما، لما يكسبه من قوة في نظر القارئ، لأن ما اتفق عليه الشيطان أصح مما انفرد به أحدهما وأقوى.

15 عدم دقة الدكتور التوراتي تتجلى في كثير من المواضع، منها قوله مترجماً لأحد الأعلام: "المحدث المسند، عبد الله بن عبد الرزاق... روى عن جماعة من أهل العلم، وكان ثقة، ولم يكن الحديث من شأنه". سراج المريدين: 1/8 (حاشية 1). فكيف يستسيغ المرء أن يجعل "من لا يكون الحديث شأنه" محدثاً؟ فنتبه لعدم الدقة. وقس عليه ما لم يُقل.

16 ابن العربي، سراج المريدين: 1/18.

17 ابن العربي، سراج المريدين: 1/14.

18 ابن العربي، سراج المريدين: 1/37.

والغريب من هذا، وصف ابن العربي للحديث بالحسن، فإذا كان يرى تحسين بعض أحاديث الصحيحين، بناء على اجتهاد خاص، يحسن بالمحقق أن يدرسه ويكتشفه، أو لعله يستعمل الحسن بالاصطلاح اللغوي، وهذا غير مقبول عند صيارفة النقاد.

6 – قال ابن العربي عن النبي صلى الله عليه وسلم : "وكان يضطجع على رمال السرير حتى يؤثر في جنبه"¹⁹.

وعزاه التوراتي إلى كتاب فضائل الصحابة من صحيح مسلم، والأولى أن يعزوه إلى الصحيحين، فقد رواه البخاري في باب غزوة أوطاس من كتاب المغازي، فلماذا اقتصر على صحيح مسلم ؟

7 – قال ابن العربي : "ويقال له : إن كسرى وقيصر فيما هما فيه من الملك، وأنت على هذه الحالة، فيقول : لهما الدنيا، ولنا الآخرة"²⁰.

واقصر التوراتي في عزوه على كتاب الطلاق من صحيح مسلم، والأولى عزوه إلى الصحيحين، فلم الاقتصار على مسلم ؟ والحديث رواه البخاري من حديث عمر الطويل، وفيه "..فبكيت، فقال : ما يبكيك ؟ فقلت : يا رسول الله، إن كسرى وقيصر فيما هما فيه، وأنت رسول الله، فقال : "أما ترضى أن تكون لهم الدنيا، ولنا الآخرة".

ولو اقتصر على صحيح البخاري دون مسلم، لكان لاقتصاره نكتة، وهي علو سند البخاري مقارنة مع سند مسلم، فالأول رواه عن عبد العزيز بن عبد الله عن سليمان، والثاني رواه عن هارون الأيلي عن عبد الله بن وهب عن سليمان الأيلي. أما اقتصاره على مسلم، فما أراه إلا قصورا وتقصيرا، ينبه المحدثون إليه، وينتقدون من وقع فيه.

8 – قال ابن العربي : "وقال أبو هريرة : كان من دعاء النبي صلى الله عليه وسلم : اللهم اجعل رزق آل محمد قوتا"²¹. وعزاه التوراتي إلى كتاب الرقاق من صحيح البخاري.

الملاحظة الأولى : الحديث في الصحيحين، رواه مسلم في كتاب الزكاة، وفي كتاب الزهد والرقائق. والاقتصار على صحيح البخاري غير سديد. والتوراتي لا منهج له، أحيانا يقتصر على مسلم دون البخاري، وهنا يعكس القضية.

19 ابن العربي، سراج المريدين : 1/37.

20 ابن العربي، سراج المريدين : 1/38.

21 ابن العربي، سراج المريدين : 1/42.

الملاحظة الثانية : إن كان لا بد من الاختصار على أحدهما، فالاختصار على مسلم أولى، لأن ابن العربي أورد لفظه، وهو : "اللهم اجعل رزق آل محمد قوتا"، أما لفظ البخاري، فهو : "اللهم ارزق آل محمد قوتا".

9 – قال ابن العربي : "وفي الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : قمت على باب الجنة، وكان عامة من دخلها المساكين ..."²². وعزاه التوراثي إلى كتاب الرقاق من صحيح البخاري، وهو أولاً متفق عليه، مروى في الصحيحين عن أسامة بن زيد، والاختصار على البخاري قصور، وقد وقع للتوراثي هذا كثيرا جدا، والبخاري روى الحديث بنفس السند في كتاب النكاح أيضا.

10 – قال ابن العربي : "فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصحيح لعمر : ما أتاك الله من هذا المال من غير مسألة ولا إشراف نفس، فخذ، وما لا، فلا تتبعه نفسك"²³. وعزاه التوراثي إلى كتاب الزكاة من صحيح مسلم، ولست أدري وجه هذا العزو ؟

فإذا كان يريد العزو لمعنى الحديث، فالعزو إلى الصحيحين أولى من العزو إلى مسلم، وإذا أراد الالتزام بلفظ الحديث، كان العزو إلى سنن النسائي أولى. وبيان ذلك من النصوص الآتية :

** روى البخاري في كتاب الزكاة، عن عمر، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعطيه العطاء، فيقول له : اعطه من هو أفقر مني، فيقول له رسول الله صلى الله عليه وسلم : خذ، إذا جاءك من هذا المال شيء، وأنت غير مشرف ولا سائل، فخذ، وما لا، فلا تتبعه نفسك".

** روى مسلم في كتاب الزكاة القصة ذاتها، ولفظ الحديث : "خذ، وما جاءك من هذا المال وأنت غير مشرف ولا سائل، فخذ، وما لا، فلا تتبعه نفسك". ويلفظ : "خذ فتموله أو تصدق به، وما جاءك من هذا المال وأنت غير مشرف ولا سائل، فخذ، وما لا، فلا تتبعه نفسك".

** روى النسائي في كتاب الزكاة، عن عمر نفس القصة، بلفظ : "ما أتاك الله من هذا المال من غير مسألة ولا إشراف، فخذ، فتموله، أو تصدق به، وما لا، فلا تتبعه نفسك".

ما أثارني من خلال هذا التتبع، أن ابن العربي لم يلتزم لفظ الصحيحين، وذكر الحديث بلفظ النسائي مع اختصار بعض عبارته، ومع ذلك قال : "قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصحيح ..."، مما يدل على أنه لا يقصد بهذه العبارة الكتب المصنفة في الصحيح.

22 ابن العربي، سراج المريدين، 1/46.

23 ابن العربي، سراج المريدين : 1/48.

11 – قال ابن العربي : "فإن روح القدس قد نفث في روح الحبيب الخليل السابق الآخر، أن نفسا لن تموت حتى تستوفي رزقها وأجلها، فاتقوا الله وأجملوا في الطلب"²⁴. وعزاه التوراتي إلى حلية أبي نعيم 10/27. والصواب : 10/26.

وهنا ملاحظتان :

الأولى : حديث أبي نعيم (ت : 430 هـ) من طريق عفير بن معدان عن سليم بن عامر عن أبي أمامة، وهي نفس طريق الطبراني (ت : 360 هـ) في المعجم الكبير²⁵، والعزو إليه أولى، لأنه متقدم. والمشتغلون بالحديث يعرفون هذا.

الثانية : الاقتصار على حديث أبي أمامة من الحلية أو المعجم الكبير غير جيد، لأنه مروى بسند ضعيف، فيه عفير بن معدان²⁶، وهذا يخالف منهج ابن العربي الذي التزم بعدم ذكر الضعيف في كتابه، ونصح باجتنابه وتوقيه، فكان على التوراتي أن يعدد مخرجه، حتى يتبين للقارئ أنه ارتقى إلى درجة أعلى، كأن يذكر حديث جابر عند ابن ماجه، وإن كان ينقصه النفث في الروع²⁷، ويذكر أيضا حديث ابن مسعود عند القضاعي، وإن كان منقطعاً، مما يكسب الحديث قوةً.

12 – ذكر ابن العربي حديث : "جعل رزقي تحت ظل رمحي ..."، وقال عقبه : **خرجه البخاري**²⁸. وهذا تعبير غيد دقيق، وفيه إيهام للقارئ أنه مخرج في الصحيح مسندا موصولا صحيحا، وهو ليس كذلك، رواه البخاري معلقا أولا، وبصيغة التمريض ثانيا، فقال : "باب ما قيل في الرماح، ويُذكر عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم : "جعل رزقي ..."²⁹. وما كان هكذا لا يطلق فيه العزو إلى البخاري، بل يقيد، كأن يقال : رواه البخاري معلقا.

ومما يؤكد وهم ابن العربي، أن الحديث روي موصولا عند أحمد، وأورده ابن حجر في **التعليق**، من طريق عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان³⁰، وهو مختلف فيه، قال الهيثمي : "رواه أحمد، وفيه عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان، وثقه ابن المديني وغيره، وضعفه أحمد وغيره"³¹، وهذا ليس من درجة

24 ابن العربي، سراج المريدين : 1/50.

25 الطبراني، المعجم الكبير : 8/166.

26 الهيثمي، مجمع الزوائد : 4/72.

27 لفظه : "أيها الناس، اتقوا الله وأجملوا في الطلب، فإن نفسا لن تموت حتى تستوفي رزقها، وإن أبطأ عنها، فاتقوا الله وأجملوا في الطلب، خذوا ما حل، ودعوا ما حرم".

28 ابن العربي، سراج المريدين : 1/57.

29 البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الجهاد والسير.

30 الإمام أحمد، المسند، أحاديث رقم : 5114 – 5115 – 5667. ابن حجر، تعليق التعليق : 3/445.

31 الهيثمي، مجمع الزوائد : 6/49.

رجال البخاري، لذا كان إمام الصنعة دقيقاً جداً، فرواه معلقاً بصيغة التمريض، وكان قول ابن العربي :
"خرجه البخاري" خطأً.

ومما يؤكد ذلك، أن الإمام الهيثمي أورده في المجمع، وهو لا يذكر إلا ما زاد عن الصحيحين والأربعة، ولو كان إيراده معلقاً في الجامع الصحيح يجيز لنا أن نقول : خرجه البخاري، لما جاز للنور الهيثمي إيراده في كتابه، ولانتقد عليه.

وقد نبه إلى هذا الخطأ المحدث السيد عبد العزيز الغماري رحمه الله، فقال عن سراج المريدين :
"وقد قرأت منه بعض الشيء، فوقفت منه على بعض الأوهام، لا سيما في تضعيف وتصحيح الأحاديث، وإثبات ونفي بعضها، وسنورد لك بعضها الآن، ...، وقوله في حديث "جعل رزقي تحت ظل رمحي"،
خرجه البخاري"³².

هكذا أشار السيد الغماري إلى وهم ابن العربي كما بينا أعلاه، ولم يشرح ولم يفصل المسألة، لأن صغار الطلبة يعرفونها، لكن التوراتي لم يفهم هذا، وكتب ما يدل على ضعفه وقلة زاده في علم الحديث، فقال : "والحديث أخرجه البخاري في صحيحه معلقاً، عن ابن عمر رضي الله عنهما، في كتاب الجهاد، باب ما قيل في الرماح، فتعجب من صنيع هذا الرجل [عبد العزيز الغماري] الذي يُنسب إلى الحفظ، وهو لا يعرف ما في صحيح البخاري، أي حفظ هذا؟ وأي معرفة هذه؟"³³. وأي تعالم هذا؟ وأي خبط وخط هذا؟

والعجب العجيب أن التوراتي قال في الهامش : "والحديث فيه كلام كثير، ينظر الفتح وحواشي المسند"³⁴، والذي في فتح الباري قول ابن حجر : "وأبو منيب لا يعرف، وفي الإسناد عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان، مختلف في توثيقه، وله شاهد مرسل بإسناد حسن"³⁵، والذي في حواشي المسند : "إسناده ضعيف على نكارة في بعض ألفاظه، ..."³⁶، ولا يكاد ينقضي عجبني من التوراتي، كيف اطلع على هذا الكلام، ومع ذلك تجده ينافح ويكافح لتصويب رأي ابن العربي في قوله : "خرجه البخاري"؟ هل مثل هذا الحديث وما قيل فيه يقال عنه خرجه البخاري؟

13 – قال ابن العربي : "وكان داود يأكل من صنعة يده، خرجه مسلم"³⁷. وهو غير موجود فيه، بل هو من أفراد البخاري.

32 عبد العزيز بن الصديق، السفينة 1/72. وأحال التوراتي إلى ص 71، فوهم.

33 التوراتي، برنامج السراج : 308.

34 سراج المريدين : 1/57 (حاشية).

35 ابن حجر، فتح الباري : 6/98.

36 المسند للإمام أحمد : 9/123. (حاشية).

37 ابن العربي، سراج المريدين : 1/57.

14 – قال ابن العربي : "ومن المشهور أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تتخذوا الضيعة فترغبوا في الدنيا"³⁸. وعزاه التوراتي إلى كتاب الزهد من جامع الترمذي.

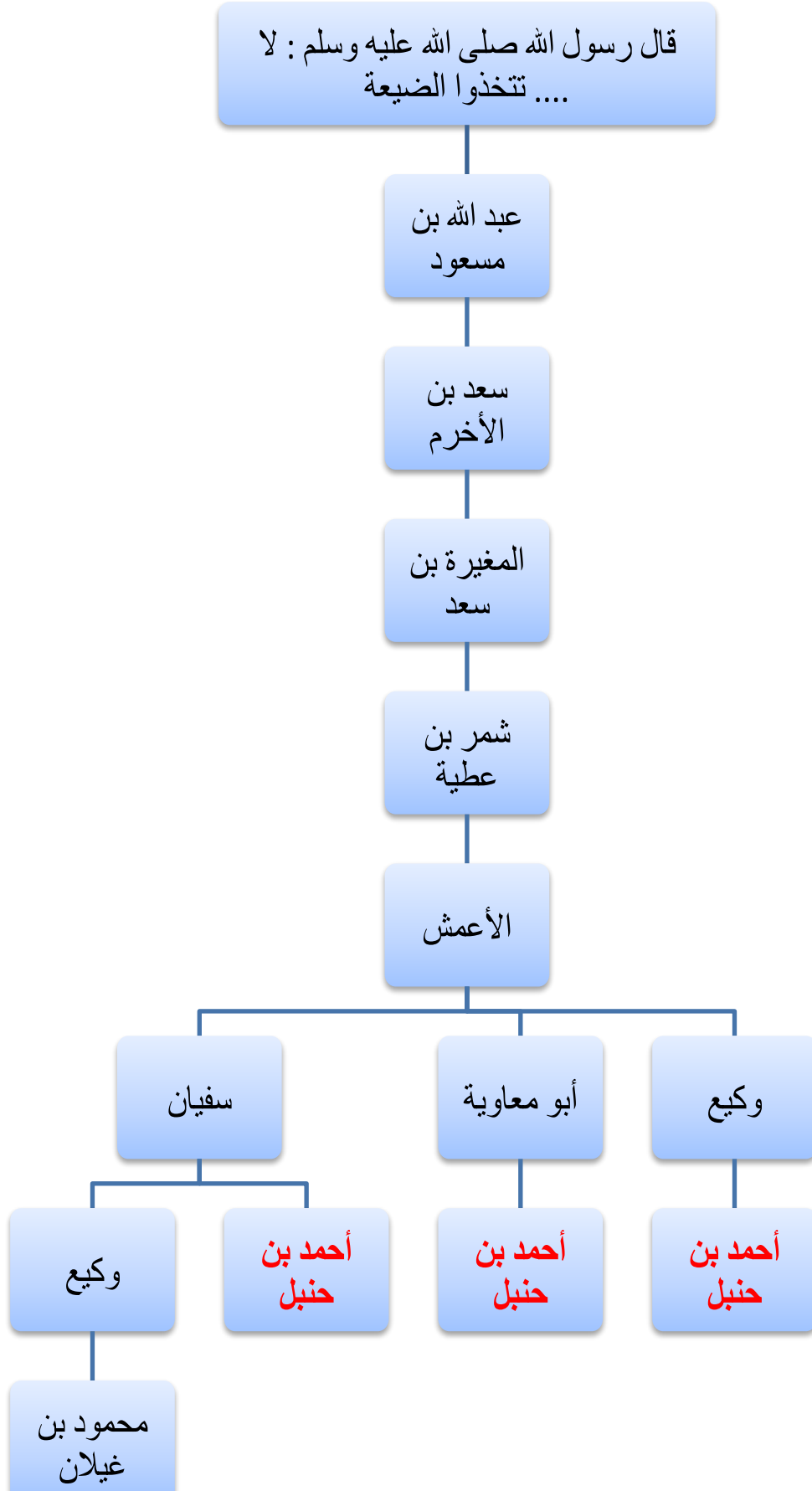
ولنا ملاحظات :

الأولى : الحديث من الأفراد الوجدان، ليس له إلا سند واحد، رواه شمر بن عطية عن المغيرة بن سعد عن أبيه سعد بن الأخرم عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً، ورغم ذلك نعتة ابن العربي بـ"المشهور"، فما مقصوده بالمشهور ؟ هذا ما يجب تتبعه من خلال كتب ابن العربي لمعرفة اصطلاحه فيه.

الثانية : عزاه التوراتي إلى جامع الترمذي، وأغفل مسند أحمد، والعزو إليه أولى، وبعض المحدثين يقدمونه في العزو على صحيح البخاري لسبقه الزمني، وبعضهم يقدم عليه الصحيح، أو يقتصر عليه فقط، لالتزامه الصحة، أما الموازنة بين المسند وجامع الترمذي في العزو والتخريج فغير واردة، واستقر عمل المخرّجين على تقديم المسند على سنن الترمذي، أما الاقتصار على الأخير وإغفال الأول فقصور.

الثالثة : مما يرجح عزو الحديث إلى المسند ضرورةً، أن الإمام الترمذي يروي الحديث عن شمر بن عطية بأربعة وسائط : عن محمود بن غيلان عن وكيع عن سفيان عن الأعمش، أما الإمام أحمد فبواسطتين فقط، وهما سفيان والأعمش.

أضف إلى ذلك، أن الإمام أحمد روى الحديث عن الأعمش بطرق ثلاثة، والترمذي بطريق واحد. كل هذا يرجح أولوية العزو إلى المسند الحنبلي قبل جامع الترمذي، دون الاقتصار على الثاني فقط. (تنظر الخطأ أدناه).



15 – قال ابن العربي : "وفي الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل دار رجل من الأنصار، فرأى في الدار آلة الحرب، فقال : ما دخلت قط دار قوم إلا أدخلته الذل"³⁹. وعزاه التوراتي إلى صحيح البخاري. وفي المسألة تفصيل :

نسب ابن العربي إلى الصحيح مسألتين :

الأولى : دخول النبي صلى الله عليه وسلم دار أنصاري، ورؤيته لآلة الحرب.

الثانية : متن الحديث.

فهل المسألتان في الصحيح ؟

بالرجوع إلى صحيح البخاري، لم نجد سوى المتن، إضافة إلى سبب رواية الحديث، وهو أن أبا أمامة الباهلي رأى سكة وشيئا من آلة الحرب، فقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ... الحديث⁴⁰. ولم يخبرنا أبو أمامة أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى في بيت أنصاري كذا وكذا. فمن أين أتى القاضي ابن العربي رحمه الله بهذا ؟ ولماذا سكت التوراتي عن التنبيه إليه ؟

بنتبع كثير من مصادر السنة، لم أجد ما يشير إلى ما ذكره ابن العربي، ولعله رآه في مصدر لم نقف عليه، أو لعله انتقل ذهن، وسبق قلم، رحمه الله تعالى وأثابه رضا.

16 – قال ابن العربي : "له أن يستدين، فقد تداين النبي صلى الله عليه وسلم ورهن في الحديث الصحيح، وذلك لأهله، وقد استدان للمسلمين"⁴¹. في هذا أمران :

الأول : نسب ابن العربي إلى الحديث الصحيح استدانة النبي صلى الله عليه وسلم لأهله، ورهنه.

الثاني : استدانته للمسلمين.

وهما أثران نبويان، حري بالمحقق أن يخرجهما ويعزوهم إلى مصادرهما، وهو ما لم يتقطن له، ولم ينتبه إليه، ولعله أغفل ذلك لأن ابن العربي لم يذكر المتن، والأول رواه البخاري بلفظ : "رهن النبي صلى الله عليه وسلم درعا له بالمدينة عند يهودي، وأخذ منه شعيرا لأهله"⁴². والثاني لم أفه عليه، ولعله يقصد حديث زيد بن سعدة، والله أعلم.

39 ابن العربي، سراج المريدين : 1/58.

40 البخاري، الجامع الصحيح، كتاب المزارعة، باب ما يحذر من عواقب الاشتغال بآلة الزرع ...

41 ابن العربي، سراج المريدين : 1/59.

42 البخاري، الجامع الصحيح، كتاب البيوع، باب شراء النبي صلى الله عليه وسلم بالنسيئة.

17 - استدلل ابن العربي بحديث، وقال : "ففي الحديث الصحيح، واللفظ للبخاري، عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ليأتين على الناس زمان، لا يبالي المرء بما أخذ المال، أمن حلال أم من حرام"⁴³. وعزاه التوراتي إلى باب من لم يبالي من حيث كسب المال، من كتاب البيوع، من صحيح البخاري (رقم : 2059).

وبالعودة إلى موضع الإحالة، وجدنا متن الحديث بلفظ : "يأتي على الناس زمان، لا يبالي المرء ما أخذ منه، أمن الحلال أم من الحرام". وهذه إحالة غير دقيقة، لأن الحديث يبتدئ بلفظ "يأتي"، ولا يتضمن لفظ "المال"، والذي استدلل به ابن العربي يبتدئ بلفظ "ليأتين"، وفيه كلمة "المال"، لذا كان الأولى أن يعزو الحديث إلى باب قول الله تعالى : "يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافا..."، حديث رقم (2083)، لأن لفظه في هذا الباب متطابق لفظاً مع ما ذكره ابن العربي، وإحالة التوراتي توهم القارئ أن ابن العربي لم يحفظ النص جيداً، أو يورده بالمعنى، أو غير ذلك، وهو غير واقع في هذه الحالة.

18 - قال ابن العربي : "فقد أفتى النبي صلى الله عليه وسلم في هذه النازلة فقال : أدوا الذي لهم، واسألوا الله الذي لكم"⁴⁴.

بالبحث في الصحيحين، نجد الحديث في صحيح البخاري عن ابن مسعود مرفوعاً : "أدوا إليهم حقهم، وسلوا الله حَقكم"⁴⁵. ورواه البخاري ومسلم بلفظ : "تؤدون الحق الذي عليكم، وتَسألون الله الذي لكم"⁴⁶. لكن التوراتي عزاه إلى صحيح مسلم فقط، ولست أدري النكته في ذلك.

والأولى عزوه إلى صحيح البخاري، لأن اللفظ الذي أورده ابن العربي يكاد يتطابق مع لفظ البخاري الأول، وكلاهما مُصدّر بصيغة الأمر، ولفظ مسلم ليس كذلك. وإذا أثر الباحث لفظ مسلم لرأي رآه، فهو نفسه اللفظ الثاني للبخاري، فلم الاقتصار على مسلم ؟

وعموماً، فللتخريج منهجان رئيسان :

المنهج الأول : يراعي الحرف الأول من الحديث. ومن اتبعه وجب عليه العزو إلى البخاري فقط، لأن الحديث عنده مُصدّر بحرف الهمزة "أدوا". وهذا المنهج يتبعه السيوطي في الجامع. لذلك قال بعده : (خ ت) عن ابن مسعود. فعزاه إلى البخاري دون مسلم. وهو محقّ.

⁴³ ابن العربي، سراج المريدين : 1/64.

⁴⁴ ابن العربي، 1/68.

⁴⁵ البخاري، كتاب الفتن، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم سترون بعدي أمورا تتكرونها.

⁴⁶ البخاري، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام. مسلم، كتاب الإمارة، باب الأمر بالوفاء ببيعة الخلفاء الأول فالأول.

المنهج الثاني : ينظر موضوع الحديث دون التركيز على الحرف الأول، وهو الذي يعتمده عامة الحفاظ، ومنهم الحافظ في التلخيص الحبير.

ومما يدل على قصور التوراتي في العزو، أن أهل الفن ذكروا حديثنا هذا، وعزوه إلى الصحيحين لا إلى أحدهما، قال البيهقي بعد إيراد الحديث : "أخرجاه في الصحيح من حديث الأعمش"⁴⁷، وقال السيوطي : "وأخرج الشيخان عن عبد الله قال: ..."⁴⁸، ويُنظر في ذلك المجد ابن تيمية في منتقى الأخبار⁴⁹، أو تقي الدين ابن تيمية في مواضع من تراثه⁵⁰. أو ابن القيم في إعلام الموقعين⁵¹، وغيرهم، ولم يشذ عن هذا السَّنن سوى الباحث التوراتي. ومن لا يخالط كتب المحدثين لا يبالى بهذا التقصير.

19 – قال ابن العربي : وقد جعل عمر بن الخطاب عام الرمادة على كل شخص مثله، وقال : لن يهلك أحد على نصف شبعه"⁵². وعزاه التوراتي إلى شرح البخاري لابن بطلال وإلى عارضة الأحوزي لابن العربي، والآثار المنسوبة إلى الصحابة نعزوها للمتقدمين الذين يلتزمون الإسناد، كالتبقات الكبرى والمصنف لعبد الرزاق أو ابن أبي شيبه أو أمثالهم، ولا نلجأ إلى المتأخرين إلا للضرورة.

وهذا الأثر العمري موجود عند ابن سعد في الطبقات، وابن شبة في تاريخ المدينة، وهما من القرن الثالث، روياه بالسند إلى عمر بن الخطاب، ونصّه : "لو لم أجد للناس من المال ما يسعهم إلا أن أدخل على كل أهل بيت عدّتهم، فيقاسمونهم أنصاف بطونهم، حتى يأتي الله بخير، لفعلت، فإنهم لن يهلكوا على أنصاف بطونهم"⁵³. ولعل أبا بكر بن العربي نقل هذا الأثر من شرح البخاري لابن بطلال، لأن المصنفات الأسبق منه زمانا، نقلت الأثر بالمعنى، وذكرت بعبارات، مثل : "نصف بطنه"⁵⁴، أو "نصف قوته"⁵⁵، واعتمد ابن بطلال لفظ : "نصف شبعه"⁵⁶. وهي نفس عبارة ابن العربي.

أضف إلى ذلك، أن عبارات ابن سعد وابن شبة، لا تدلان على التطبيق العملي لمقاسمة أهل البيت لأمثالهم، لأن عبارة : "لو لم ... لفعلت"، لا تدل على الفعل والتطبيق، لذا أورد أبو عبيد النص في الغريبيين، بلفظ : "لقد هممت أن أنزل على ..."، وهي عبارة دقيقة، أما ابن عبد البر، فقال : "ومن هذا

47 البيهقي، دلائل النبوة : 6/522.

48 السيوطي، الخصائص الكبرى : 2/194.

49 يُنظر : الشوكاني، نيل الأوطار : 4/184.

50 ابن تيمية، مجموع الفتاوى : 35/9. منهاج السنة : 1/118. 3/392.

51 ابن القيم، إعلام الموقعين : 4/297.

52 ابن العربي، سراج المريدين : 1/70.

53 ابن سعد، الطبقات الكبرى : 3/240. ابن شبة، تاريخ المدينة : 2/743.

54 أبو عبيد، الغريبيين : 4/1170.

55 ابن عبد البر، التمهيد : 19/25. ابن بطلال، شرح البخاري : 2/226. 9/471.

56 ابن بطلال، شرح البخاري : 6/259.

الحديث والله أعلم، أخذ عمر بن الخطاب فعله عام الرمادة حين كان يدخل على أهل كل بيت ..."، وهو يفيد تحقق الفعل وتطبيقه.

وحكى ابن بطل المسألة بصيغة الوقوع والتحقق في موضعين، وقال في الموضع الثالث: "وقد همّ عمر بن الخطاب في سنة مجاعة ..."⁵⁷.

وابن العربي هنا يذكر المسألة بصيغة الوقوع: "وقد جعل عمر ..."، ومعها عبارة: "نصف شبعة"، بدل "قوته" أو "بطنه"، وهو ما يرجح لدي اعتماده في هذه المسألة على (6/259) من شرح ابن بطل، فإن تأكد لنا ذلك، وجب استدراكه على ثبت مصادر السراج، من الدراسة التي صدر بها التوراتي الكتاب. والله أعلم.

20 – قال ابن العربي: "وأنتى النبي صلى الله عليه وسلم على الأشعريين فقال: إنهم إذا أرموا في الغزو جمعوا زادهم، وتواسوا فيه، هم مني وأنا منهم"⁵⁸. وعزاه التوراتي إلى صحيح مسلم، وهو قصور كعادته، والحديث مخرج في صحيح البخاري، بلفظ متطابق مع صحيح مسلم، لا يزيد ولا ينقص حرفاً. ولا أدري السر في هذا. ولفظه: "إن الأشعريين إذا أرموا في الغزو، أو قلّ طعام عيالهم في المدينة، جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد، ثم اقتسموه بينهم في إناء واحد بالسوية، فهم مني وأنا منهم".

وبالمقارنة بين هذا اللفظ، وبين ما ذكره ابن العربي، يتبين لنا بعض الاختلاف، وهو ما يحيل إلى احتمالين:

الأول: اعتماد ابن العربي على ذاكرته، وأنه لا يضبط النصوص جيداً، ولا يحفظها، لذا يختصر ويروي بالمعنى. ويُدرج في النص ما ليس منه، مثل عبارة [وتواسوا فيه].

الثاني: أنه لم يعتمد على الذاكرة، بل نقل النص من المنتقى للباجي، فإنه قال: "وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: إن الأشعريين إذا أرموا جمعوا زادهم فتواسوا فيه، فهم مني وأنا منهم"

57 ابن بطل، شرح البخاري: 9/471.

58 ابن العربي، سراج المريدين: 1/70.

59 الباجي، المنتقى: 7/244.

وبالمقارنة بين نصي الباجي وابن العربي، يتبين أنهما شبه متطابقين، ولعل ابن العربي كان يعتمد على المنتقى أثناء تأليف السراج، وإذا تأكد هذا، وجب استدراكه على ثبت مصادر سراج المریدین⁶⁰، الذي أورده التوراتي في الدراسة.

21 – أورد ابن العربي حديث : "فكوا العاني، وأطعموا الجائع"، وعزاه التوراتي إلى كتاب الأحكام من صحيح البخاري، حديث رقم (7173)، وهذا وهم آخر، وكأن التوراتي يتعمد الوقوع في الوهم، ويتفنن في ذلك، وليبيان ذلك، أورد الآتي :

روى البخاري الحديث في مواضع :

الأول : "فكوا العاني، وأطعموا الجائع، وعودوا المريض". كتاب الجهاد والسير، باب فكاك الأسير (3046).

الثاني : "فكوا العاني، وأجيبوا الداعي، وعودوا المريض". كتاب النكاح، باب حق إجابة الوليمة والدعوة ... (5174).

الثالث : "أطعموا الجائع، وعودوا المريض، وفكوا العاني". كتاب الأطعمة، باب قول الله تعالى : "كلوا من طيبات ما رزقناكم" ... (5373).

الرابع : "أطعموا الجائع، وعودوا المريض، وفكوا العاني". كتاب المرضى، باب وجوب عيادة المريض. (5649).

الخامس : "فكوا العاني، وأجيبوا الداعي". كتاب الأحكام، باب إجابة الحاكم الدعوة. (7173).

بالنظر في المتن الذي أورده ابن العربي، نجده يركز على الأمر بشيئين : فك العاني وإطعام الجائع. والتوراتي أحال على المتن الخامس، وفيه الأمر بـ : فك العاني، وإجابة الداعي. فأين إطعام الجائع ؟ أم أن الجائع لا حظ له في علم التخريج ؟

لقد كان حريا بالتوراتي أن يحيل على المواضع كلها، وإن أبي، فكان حريا به أن يعزو إلى المواضع التي تنص على الأمرين المذكورين في المتن المعافري، لأنه بصدد تخريج أحاديث السراج، فوجب تقيد به بما في المتن، والتزامه به، ولا يحق له أن يعزو إلى ما يريد، والمواضع التي يجب العزو إليها، هي الأول والثالث والرابع. أو أحدها على الأقل.

⁶⁰ التوراتي، برنامج السراج : 171 وما بعدها. والغريب، أنه لم يذكر ضمن المصادر أي مصنف من شروح السنة، سواء شروح الموطأ، أو شروح الجامع الصحيح.

ومن اعتمد على التوراتي، وراجع الموضوع الخامس، ظن أن إطعام الجائع ليس من المتن الصحيح، وهي مدرجة من قبل ابن العربي، أو ظن أنه مذكور في حديث آخر، وابن العربي لفق بين حديثين، وكلا الاحتمالين يسيئان إلى ابن العربي. لذا وجب الحذر والضبط والدقة. وما أرى التوراتي بهذا الصنيع إلا مسيئاً إلى القاضي رحمه الله تعالى.

22 - ذكر ابن العربي حديث أبي ذر : "إخوانكم خولكم، مَلَكَمَ اللهُ رقابهم، فأطعموهم مما تأكلون، واكسوهم مما تلبسون، ولا تكلفوهم من العمل ما لا يطيقون، فإن كلفتموهم فأعينوهم"⁶¹. وهنا عزا التوراتي الحديث إلى صحيح البخاري، واكتفى به، ولم يُجَل إلى صحيح مسلم خلافاً لمنهجه، وهذا قصور وتقصير، ولما ذكر سيد الحفاظ ابن حجر الحديث في التلخيص الحبير، قال : "متفق عليه من حديث المعرور بن سويد عن أبي ذر نحوه، وفيه قصة"⁶². فلماذا قال "متفق عليه" ولم يكتف بأحدهما كما يفعل التوراتي ؟ هنا نلمس الفرق بين التخريج والتخرّج. وبين المُخرَج والمخرَج.

23 - ذكر ابن العربي أثراً موقوفاً على سعد بن أبي وقاص، وأنه أقام عشرين ليلة طاوياً، حتى قال : مشيت ليلةً، فوجدت تحت رحلي حيواناً يمشي، فهجمت عليه، فازدرته من قبل أن أعلم ما هو، فلقد أقام صليبي، ورفوف الأنصار مملوءة من التمر، والشحم مدخرة عندهم⁶³.

لم أقف على هذا الأثر في المصادر والمطان التي رجعت إليها، وإضافة إلى ذلك، فآثار الوضع وأماراته عليه لائحة واضحة. إذ كيف للأنصار المدخرين ألا ينفقوا على أخيهم وهم المعروفون بالبذل بل الإيثار ؟ وكيف لم يعلم بحاله أحد من المهاجرين أو الأنصار ؟ وكيف يتناول حيواناً وهو لم يتعرف عليه بعد ؟ ولماذا انتظر حتى سمع أثر حيوان تحته ليلاً ؟ لماذا لم يبحث عن الحيوان نهاراً ؟ أليس مضطراً ؟ أم أن المدينة كانت خلوا من الحيوانات ؟

شخصياً، أستمتع أحياناً بالحس النقدي لابن العربي رحمه الله تعالى، خصوصاً في الفقهيات، فكيف عطل حسه النقدي في إيراد هذا الأثر ؟

لعله أراد تنقية كتب الزهاد والوعاظ من المتون المكذوبة، فلم يكن له بد من الوقوع فيما وقعوا فيه. والله الكمال.

إلى هنا أتوقف عن الملاحظات، ليس لانعدامها، بل لتحقيق المقصود والمراد، وليتنبه الباحثون أنني توقفت عند الصفحة 73 من المجلد الأول، مما يشي بأن في بطون الكتاب ما يغري بالتخريج والتوجيه والتقييد.

61 ابن العربي، سراج المريدين : 1/71.

62 ابن حجر، التلخيص الحبير : 4/41.

63 ابن العربي، سراج المريدين : 1/73.

وأختم بملاحظة، أخالها لجمهور الباحثين معلومة، وللمتخصصين معروفة، حيث يزعم بعض الباحثين، أن من أمضى دهرا في دراسة الفهارس والأثبات، وعرف طرق حصر الشارد وفهرسة الحضيكي، وما بهما، وما يوصل إليهما، يُعدُّ محدثا، أو من المتخصصين في الحديث، والواقع أنه لم يشم رائحته، ولا تنسم عبيره. ومن قاس هذا على عمل السابقين فقد وهم، لأن عصر الرواية أغلق وسدت أبوابه، ومن توسع في ذلك أغلقه مع ابن عساكر، ومن استمر في تكرار ما قاله السابقون، فكمن بحرث في الماء. أقول هذا لتُجار الأسانيد والإجازات، ومجانين الروايات⁶⁴، وتجنم عناء السفر لجمعها، وإعطاء "الفتوح" لأصحابها.

ولو أمضى الباحث دهره في مقدمة ابن الصلاح والتقريب والتدريب والنخبة وشروحها والألفيتين، لما تجاوز أسوار علم الحديث، لأنه علم تطبيقي، وليس علما نظريا، ومن أراد تجاوز الباب، والتعرف على السر والجوهر واللباب، فليرابط مع المصنفات التطبيقية، وأهمها بل خلاصتها : **نصب الرأية للجمال الزيلعي**. ومجمع الزوائد للحافظ الهيثمي، و**التلخيص الحبير** و**فتح الباري** لسيد الحفاظ وإمامهم، و**بيان الوهم والإيهام** لمفخرة المغرب الأقصى ابن القطان الفاسي، و**الهداية في تخريج أحاديث البداية** والمداوي **لعلل الجامع** و**شرحي المناوي** للحافظ أحمد الغماري، إضافة إلى بعض الأجزاء المفردة، فهذه المصنفات تفتح آفاق الباحثين في علم الحديث، وتكوّن لهم ملكة حداثية مهمة، لا يتحقق ذلك بالقراءة والقراءتين، بل على الباحث أن يجعلها هجيرا، حتى يتذوق الصناعة ويكتشف مخبأتها.

أذقنا الله سر هذه المصنفات، ولا حرمننا الله بركة مصنفها، ومتعنا الله بعلومهم، أمين.

64 كان العلامة السيد البشير الإبراهيمي من قادة جمعية العلماء بالجزائر يصف الاستغراق وبذل الجهد في نيل الإجازات : **جنون الرواية**، وقال في مقال عن المسند عبد الحي الكتاني : "وهمّه وهمّ أمثاله من مجانين الرواية، حفظ الأسانيد، وتحصيل الإجازات، ومكاتبة علماء الهند والسند للاستجازة، وأن يرحل أحدهم فيلقى رجلا من أهل الرواية في مثل فواق الحالب، فيقول له : أجزتك بكل مروياتي ومؤلفاتي إلى آخر (الكليشي)، فإذا عجز عن الرحلة، كتب مستجيزا، فيأتيه علم الحديث، بل علوم الدين والدنيا كلها في بطاقة ...، أهذا هو العلم ؟ لا والله، وإنما هو شيء اسمه **جنون الرواية**". آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي : 3/545.